A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/697
21 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ١٣٧ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/ يناير و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام بشأن تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، وذلك لعام ١٩٩٨ (A/C.5/52/13). وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في الموضوع، اجتمعت مع المدعي العام للمحكمة ومع رئيس قلم المحكمة مع ممثلين للأمين العام، قدموا معلومات إضافية.

٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن البيانات المالية عن الفترة التي تسبق البيانات الخاصة بالميزانية الجديدة قد أدمجت في تقرير الميزانية، بما في ذلك بيانات الإنفاق لسنة ١٩٩٦ والاعتمادات لسنة ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بنفقات سنة ١٩٩٧، زودت اللجنة الاستشارية بموجز للنفقات التي تكبدتها المحكمة خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧. وعليه، فإن النفقات المتوقعة لفترة الشهور الثمانية الأولى من سنة ١٩٩٧ ستبلغ ١٣٢ ٤٦٧ ٢٧ دولارا مقابل اعتماد قدره ٨٠٠ ٩٧٤ ٣٥ دولار (صاف) اعتمدته الجمعية العامة في قراريها ٢١٥/٥١ ألف المؤرخ ١٨ كانون الأول ١٩٩٦ و ٢١٥/٥١

241197 241197 97-33416

باء المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧ للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بما يعكس رصيدا غير مرتبط به قدره ٦٦٨ ٥٠٧ ٨ دولارا. بيد أن اللجنة الاستشارية أبلِغت بأن التوقعات الأولية حتى نهاية سنة ١٩٩٧ تبين أنه لن يكون هناك رصيد غير مرتبط به بحلول ذلك الوقت.

ثانيا - الاحتياجات المالية لسنة ١٩٩٨

٣ - كما يتبين من الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام، يبلغ المستوى العام للموارد المقترح لسنة ١٩٩٨ ما إجماليه ٧٠٠ ٩٩٣ ٥٨ دولار (صافيه ٤٠٠ ٨٥٦ ٥٢ دولار)، بما يعكس نموا صافيا قدره ٦٠٠ ٨٨١ ١٦ دولار (٤٦,٩ في المائة) بالمقارنة باعتمادات سنة ١٩٩٧. ويقدم الجدولان ١ و ٢ من التقرير موجزا للاحتياجات.

٤ - ويتكون ملاك الموظفين المقترح لسنة ١٩٩٨ من ٥٨٤ وظيفة مدرجة في الميزانية المقررة (باستثناء ٦ قضاة)، بما يعكس زيادة قدرها ١٦٧ وظيفة على المستوى المأذون به لسنة ١٩٩٧ (١٦٥ وظيفة مؤقتة جديدة، وتحويل وظيفتين من الوظائف المقدمة دون مقابل إلى وظائف مؤقتة، وإعادة تصنيف ٦ وظائف). وبناء على طلب اللجنة الاستشارية، فإن تفاصيل الطلبات من الوظائف ترد في المرفق الرابع لتقرير الأمين العام.

٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٣ في تقرير الأمين العام أنه في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ كان هناك ٣٤ من الموظفين المقدمين دون مقابل يعملون مع المحكمة. وقد أبلِغت اللجنة الاستشارية بأن معظم الاتفاقات بين المحكمة والحكومات المساهمة فيما يتعلق بهؤلاء الأفراد قد انتهت مدتها، ولم يبق مع المحكمة حاليا سوى سبعة من الموظفين المقدمين دون مقابل، وسينتهي سريان الاتفاقات الخاصة بهم بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وأبلِغت اللجنة الاستشارية أيضا أنه بالنسبة لسنة ١٩٩٨، وكجزء من سياسة الأمين العام الرامية إلى الإنهاء التدريجي للاستعانة بالموظفين المقدمين دون مقابل، فإنه من المقترح تحويل المهام التي يقوم بها حاليا اثنان من الموظفين المقدمين دون مقابل إلى وظائف مؤقتة. وأبلِغت اللجنة الاستشارية كذلك أنه بغية عدم الإخلال بأنشطة المكتب، قد تكون هناك حاجة إلى اللجوء إلى بعض الاستخدام المحدود للموظفين المقدمين دون مقابل في أوائل عام ١٩٩٨ ريثما يتم تعيين الموظفين النظاميين، وسيتم ذلك مع الالتزام الشديد بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥١ المؤرخ ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ وفي حدود مستوى الوظائف المقترح في ملاك الموظفين لسنة ١٩٩٨.

٦ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف الجديدة التي طلبها الأمين العام، بما في ذلك الوظائف التي ستنشأ نتيجة للإنهاء التدريجي للاستعانة بالموظفين المقدمين دون مقابل.

٧ - وكما يتبين من الجدول ٢ في تقرير الأمين العام، تبلغ التكاليف المقدرة لسنة ١٩٩٨ فيما يتعلق بالوظائف البالغ عددها ٥٨٤ وظيفة ٨٠٠ ٧٣٢ ٣٨ دولار (مطروحا منها الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٤ من المرفق الثاني للتقرير أن افتراضات الميزانية فيما

يتعلق بمواصلة الوظائف المؤقتة تشتمل على معدلات شواغر لسنة ١٩٩٨ بنسبة ٥ في المائة للوظائف من الفئة الفنية، و ٢,٥ في المائة للوظائف من فئة الخدمات العامة. وفيما يتعلق بتقديرات سنة ١٩٩٨ بشأن ١٦٧ وظيفة جديدة، حُسب الاعتماد اللازم لتوفير ١٦٥ وظيفة مؤقتة جديدة على أساس معدل شواغر قدره ٥٠ في المائة للوظائف من الفئة الفنية و ٣٥ في المائة للوظائف من فئة الخدمات العامة، في حين حُسب التقدير المتعلق بوظيفتين من الوظائف المقدمة بدون مقابل والمقترح تحويلهما إلى وظائف مؤقتة على أساس معامل قدره ٧٥ في المائة، أو ما نسبته ٢٥ في المائة من التكلفة السنوية الكاملة، بما يعكس اتجاه النية إلى الانهاء التدريجي للاتفاقات المتعلقة بالموظفين المقدمين دون مقابل وتعيين موظفين خلال عام ١٩٩٨.

٨ - ولدى الاستفسار، أبلِغت اللجنة الاستشارية أنه في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، كانت هناك ٣٨ وظيفة شاغرة، بمعدل شواغر قدره ٢٩ في المائة، في مكتب المدعي العام، مقابل ١٣١ وظيفة مأذون بها و ٤٨ وظيفة خالية، بمعدل شواغر قدره ١٧,٥ في المائة، في قلم المحكمة مقابل ٢٧٤ وظيفة مأذون بها. ومراعاة للخبرة السابقة فيما يتعلق بشغل وظائف المحكمة ترى اللجنة الاستشارية أن المحكمة ستواجه صعوبة بالغة في شغل جميع الوظائف الجديدة في عام ١٩٩٨، وعليه ينبغي تعديل الافتراضات المذكورة فيما يتعلق بشغل الوظائف الجديدة في عام ١٩٩٨.

٩ - وفي هذا الصدد، أبلِغت اللجنة أنه إذا نُقح معدل الدوران بالنسبة للوظائف من الفئة الفنية والوظائف من فئة الخدمات العامة من ٥ في المائة و ٢,٥ في المائة، على التوالي، إلى ٨ في المائة و ٥ في المائة، فإن الاعتماد المقترح لسنة ١٩٩٨ سينخفض بما يبلغ إجماليه ٨٠٠ ٩٣٩ دولار (٠٠٠ ٨١٣ دولار صاف)؛ وفضلا عن ذلك، وفيما يتعلق بالوظائف الجديدة، فإنه إذا حُسبت الاعتمادات المتعلقة بما مقداره ١٦٥ وظيفة مؤقتة جديدة على أساس معدل شواغر بنسبة ٦٠ في المائة للوظائف من الفئة الفنية و ٥٠ في المائة للوظائف من فئة الخدمات العامة، فإن الاعتمادات المقترحة لسنة ١٩٩٨ ستنخفض بما يبلغ إجماليه ٨٠٠ ٢٧٦ ١ دولار (٤٠٠ ١٢٨ ١ دولار صاف). ونتيجة لذلك، واستنادا إلى الافتراضات المنقحة، ومراعاة لتوصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ١٩ أدناه، سيصل مجموع الاعتمادات المقترحة لسنة ١٩٩٨ إلى مبلغ إجماليه ٣٠٠ ٧٣٦ ٥٦ دولار (١٠٠ ٨٧٩ ٥٠ دولار صاف).

١٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٣٥ من تقرير الأمين العام أن القضاة عقدوا جلسة عامة واحدة في عام ١٩٩٧، ومن المتوقع عقد جلستين عامتين في عام ١٩٩٨، كلاهما في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة.

١١ - ولدى الاستفسار، أبلِغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع أتعاب قضاة المحكمة عن الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، شاملة فترة تعيينهم الأولية قبل تولي مهام منصبهم، بلغت ٦٦٢,٨٤ ٧٥٠ دولار، خُصمت من اعتمادات ١٩٩٧. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى الفقرة ١٤ من تقريرها (A/51/7/Add.8 و Corr.1 و 2)، التي أعربت فيها عن تحفظاتها الشديدة على مدى سلامة الإذن

بدفع مرتبات القضاة عن الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وتشير اللجنة الاستشارية إلى الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٢١٥/٥١ باء الذي أيدت فيه الجمعية العامة الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية (A/51/7/Add.8 و Corr.1 و 2)، رهنا بأحكام القرار. وفي هذه الحالة، فإن اللجنة الاستشارية ترى بعدم سلامة هذه المدفوعات وتوصي باستعادة ما تنطوي عليه من مبالغ.

١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية مبالغ مرتبات وبدلات القضاة الواردة في الفقرة ٣٤ من تقرير الأمين العام. وترد ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية على تقرير الأمين العام بشأن شروط خدمة قضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/52/520) في الفقرتين ١٠ و ١١ من تقريرها (A/52/696) بشأن تمويل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

١٣ - وفيما يتعلق بمكان قاعة المحكمة، أخطرت اللجنة الاستشارية بأن قاعة المحكمة الأولى قد بنيت كجزء من التجديد الأولي للمباني المؤجرة في مركز المؤتمرات الدولي في أروشا. وأبلِغت اللجنة الاستشارية أيضا أنه قد بنيت قاعة مؤقتة لحين تشييد قاعة المحكمة "الدائمة" الثانية لضمان أن يتوافر لكل دائرة من دائرتي المحاكمة قاعة للمحكمة. وأبلِغت اللجنة الاستشارية كذلك بأنه يجري حاليا تشييد قاعة المحكمة الدائمة الثانية ومن المتوقع انجازها في أوائل عام ١٩٩٨ باستخدام الأموال التي سبق تخصيصها والالتزام بها في عام ١٩٩٦؛ وبالتالي، فإنه لن يترتب على تشييدها آثار مالية في عام ١٩٩٨، وأبلِغت اللجنة الاستشارية كذلك بأنه مع وجود قاعتين دائمتين للمحكمة وقاعة واحدة مؤقتة، سيكون بإمكان المحكمة أن تنظر في طلبات الاستئناف وسائر الطلبات المقدمة للمحكمة وأن تعقد جلسات استماع دون عرقلة مواعيد انعقاد جلسات دائرتي المحكمة. وعلاوة على ذلك يمكن أيضا استخدام قاعة المحكمة المؤقتة كمكان لعقد اجتماعات وحلقات دراسية مصحوبة بترجمة متزامنة.

١٤ - وأخطرت اللجنة الاستشارية بأن هدم قاعة المحكمة المؤقتة سيسفر عن نفقات من أجل إزالة الجدران الفاصلة، والأجهزة الصوتية ومعدات الترجمة الشفوية، ومن أجل إدخال تعديلات على المكان تهيئ استخدامه في أغراض أخرى.

١٥ - وحسب المشار إليه في الجدول ٩ من تقرير الأمين العام، تعكس الاحتياجات من الموارد اللازمة لقلم المحكمة لسنة ١٩٩٨ والتي يبلغ إجماليها ١٠٠ ٨٣٥ ٣٩ دولار (صافيها ٧٠٠ ١٣٤ ٣٦ دولار) زيادة إجماليها ٤٠٠ ٩٧١ ١٣ دولار (صافيها ٥٠٠ ٣٨٠ ١٣ دولار) على اعتمادات عام ١٩٩٧، التي يبلغ إجماليها ٧٠٠ ٨٦٣ ٢٥ دولار (صافيها ٢٠٠ ٧٥٤ ٢٢ دولار). وعلاوة على ذلك، من المقدر أن يتولى قلم المحكمة في عام ١٩٩٨ التصرف في مبلغ صافيه ٣٠٠ ٤٨٥ ٢ دولار بوصفه من الموارد الخارجة عن الميزانية تعكس زيادة قدرها ٩٠٠ ٧٤٧ ١ دولار على مبلغ عام ١٩٩٧ وقدره ٤٠٠ ٧٣٧ دولار.

١٦ - وفيما يتعلق بالموارد من الموظفين اللازمين لقلم المحكمة، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ١٠ من تقرير الأمين العام أن هناك ٤٦٢ وظيفة مقترحة (١١٥ من الفئة الفنية و ٧٦ من فئة الخدمة العامة و ١٤ من فئة الخدمة الميدانية و ٧٤ وظيفة من فئة خدمات الأمن و ١٨٣ وظيفة محلية) منها ٢٧٤ وظيفة مؤقتة مستمرة و ١٥٩ وظيفة مؤقتة جديدة، ووظيفة لموظف شؤون أفراد مقدم دون مقابل من المقترح تحويلها إلى وظيفة مؤقتة، و ٥ وظائف من المقترح إعادة تصنيفها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن ملاك موظفي قلم المحكمة سيضم ٢٨ وظيفة ممولة من مصادر خارجة عن الميزانية منها ٢١ وظيفة جديدة. وزودت اللجنة الاستشارية بخرائط تنظيمية تفصيلية لوحدات قلم المحكمة تبين جميع الوظائف المقترحة.

١٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٥٤ من تقرير الأمين العام أنه قد تم وقف مشروع تجديد حيز المكاتب انتظارا لما ستسفر عنه المفاوضات مع إدارة مركز المؤتمرات الدولي في أروشا بشأن الحصول على حيز إضافي.

١٨ - وفيما يتصل بحيز المكاتب في كيغالي، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ٥٥ و ٥٦ من تقرير الأمين العام أن المحكمة تنظر في استئجار مكتب جديد لأن مبنى أموهورو وأثاثه متهالكان، ولأن المبنى الثاني الذي تستأجره المحكمة، وهو مبنى مجمع الاتصالات، غير مستغل إلا بنسبة ٤٠ في المائة مع أن المحكمة تستأجره بالكامل، ويطلب المالك زيادة في الايجار تقرب من ٠٠٠ ٢ دولار في الشهر.

١٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٦٢ من تقرير الأمين العام أن برنامج الإعلام سيقدم في أربعة مكاتب هي: أروشا وكيغالي ونيروبي ولاهاي. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا من المرفق الرابع للتقرير أنه من المقترح، بالنسبة لمكتب الإعلام في نيروبي، إنشاء وظيفة من الرتبة ف - ٢ لموظف إعلام ووظيفة من فئة الخدمات العامة. وتوصي اللجنة الاستشارية باستعراض مدى الفعالية من حيث التكلفة للاحتفاظ بمرفقين مستقلين للإعلام في نيروبي ولاهاي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تبحث بنشاط إمكانية استخدام التكنولوجيا الجديدة ومن بينها الانترنت (وإنشاء موقع على الشبكة). وينبغي ألا تنشأ الوظيفة من الرتبة ف - ٢ والوظيفة من فئة الخدمات العامة ريثما يتم إجراء هذا الاستعراض. وسيبلغ التخفيض المترتب على ذلك في الاعتمادات المقترحة ما إجماليه ٨٢٠ ٤٠ دولارا (صافيه ٩٠٠ ٣٥ دولار).

٢٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ٥٨، و ٦٢ (ب) '١' أ من تقرير الأمين العام أنه اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وعلى النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية من قبل، فوضت إلى المحكمة سلطة تعيين موظفي الفئة الفنية وما فوقها حتى الرتبة مد - ١ وتنسيبهم وترقيتهم، وهي السلطة التي كانت قد فوضت إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٢١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا من الفقرة ٥٩ من تقرير الأمين العام أن المحكمة ستضطلع بمهام إضافية في مجالي المالية والمحاسبة، تتضمن تجهيز كشوف المرتبات والاستحقاقات الأخرى للموظفين الدوليين وتعزيز كافة المهام المالية والمحاسبية في أروشا.

٢٢ - وفيما يتعلق بالاحتياجات اللازمة للمراجعة الداخلية والخارجية للحسابات في عام ١٩٩٨، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه تلزم اعتمادات قدرها ٤٠٠ ١٨ دولار لسفر موظفي مكتب المراقبة الداخلية فيما يتعلق بمراجعة حسابات المحكمة، ومبلغ ٥٠٠ ٤٥ دولار لتغطية أتعاب المراجعة الخارجية للحسابات (A/C.5/52/13، الفقرتان ٦٦ (ج) و ٦٧ (و))؛ لكن اللجنة الاستشارية تلاحظ أنه بالنسبة لاحتياجات مراجعة الحسابات اللازمة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لم يطلب إلا اعتماد قدره ١٠٠ ٢٤ دولار لعام ١٩٩٨ من أجل سفر مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين (A/C.5/52/4، الفقرة ٧٢ (ج)). وترى اللجنة الاستشارية أنه كان ينبغي أن توضح بشكل أفضل مسألة وضع ميزانية للاحتياجات اللازمة للمراجعة الداخلية والخارجية للحسابات في تقريري الأمين العام. وتطلب اللجنة الاستشارية القيام بذلك عند تقديم الميزانيتين التاليتين للمحكمتين.

٢٣ - وتناقش الفقرات من ٢٣ إلى ٢٧ من المرفق الرابع من تقرير الأمين العام الدعم الذي يقدم إلى شهود الدفاع والادعاء. ويبدو أنه لم يجر التصدي بالقدر الكافي في بيان الميزانية الحالية مما يمكن أن ينشأ من احتياجات من أجل حماية الشهود في الأجل الطويل. وتطلب اللجنة أن تقوم المحكمة بتحليل الاحتياجات المتصلة بحماية الشهود بالكامل عند تقديم الميزانية المقبلة. وينبغي أن يتضمن أيضا بيان الميزانية المقبلة تحليلا للاحتياجات الطويلة الأجل لسجن المدانين، بما في ذلك الحلول الممكنة.

ثالثا - الاستنتاجات

٢٤ - استنادا إلى التعليقات والاستنتاجات الواردة في الفقرتين ٨ و ١٩ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بأن تخصص للحسابات الخاص للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا مبلغا إجماليه ٣٠٠ ٧٣٦ ٥٦ دولار (صافيه ١٠٠ ٨٧٩ ٥٠ دولار) للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.